

الكنيست تصادق بالقراءة الاولى على قانون " الولاء بالثقافة " وتوسع " منع احياء ذكرى النكبة "



ميري ريجف

(Photo by Foc KanFilmMagic)

تجعل من المواطن مجرد بوق للسلطة والنظام وتقضي على حرية التعبير عن الرأي والإبداع .

عيساوي فريج: " القانون يهدف الى طمس هوية الأقلية "

وعقب نائب رئيس الكنيست عيساوي فريج على اقتراح قانون الثقافة والولاء بالثقافة: " الوزيرة ريجف تتصرف كزعيمة لنظام دكتاتوري، تضيف تعديلات قانونية غير ديمقراطية لسلة القوانين العنصرية التي تميز هذه الحكومة والتي هدفها الغاء الآخر اذا حمل رأيا مخالفا لها ".
واضاف النائب فريج: " هم ريجف الوحيد ليس الثقافة لأنها تدعمه فهي عديمة الثقافة وعدوة الديمقراطية والتعددية الفكرية وحرية التعبير عن الرأي وهي تسعى وتتسابق على مكان متقدم في البرايمرز وكل ما تقوم به من أجل ذلك ولا يهتمها مصلحة الجمهور ولا الديمقراطية ولا الثقافة ". وأنهى فريج يقول: " انه ليس قانون الولاء وانما قانون الإنكار ، تنكرون الواقع وتخافون ممن يقدم الملاحظات لكم، تنكرون النكبة، الوزير يريف ليفين انكر هو ايضا مجزرة كفر قاسم ويبدو اننا قرييون من انكار مقتل راينين "

اليمنية العنصرية ميري ريجف. ريجف تريد الولاء في الثقافة لمكتب رئيس الوزراء ولحكومة اليمين الفاشي . ذات الفكر وذات الخط يربط بين ما يعرف بـ " قانون الولاء بالثقافة " العنصري وبين قانون القومية الأبرتهايدي. بل ويمكننا ان نقول، ان قانون الولاء في الثقافة هو تطبيق مباشر لقانون القومية، والذي يهدف لمحاربة كل ما هو خارج عن الإجماع اليهودي الصهيوني .

إضافة عودة معقبا: " اقتراح القانون العنصري هو خطوة كبيرة في محاربة الحيز الديمقراطي ونحو الفاشية. في محاربة الفن نحو العنصرية. في محاربة

صاقت الهيئة العامة للكنيست ، مطلع الأسبوع ، بالقراءة الأولى على مشروع قانون " الولاء بالثقافة " الذي بادرت اليه وزيرة الثقافة والرياضة ميري ريجيف ، والذي بموجبه يتم منحها صلاحية التحكم بميزانيات المؤسسات الثقافية ، بما في ذلك حجب الميزانيات عن مؤسسات تحيي يوم النكبة الفلسطينية . وصوت الى جانب القانون 55 نائبا بينما عارضه 44 نائبا . ووفق النص المقترح للقانون ، فهو يمنح وزيرة الثقافة صلاحية حجب الميزانيات عن المؤسسات الثقافية المختلفة في حال رأت الوزيرة ان نشاطها الثقافي ينفى " الاعتراف بيهودية اسرائيل " ، وفيه " تشجيع على العنف والإرهاب " و " دعم الكفاح المسلح لدولة معادية لإسرائيل " او " تنظيم إرهابي " ، او التطرق الى " يوم استقلال اسرائيل كذكرى حزينة " ، او " تمزيق علم اسرائيل او عدم احترام رموز الدولة " .

يوسف جبارين: " استهداف الأنشطة الثقافية العربية "

وفي معارضته للقانون خلال النقاش في الكنيست قال النائب د. يوسف جبارين، عضو لجنة التربية والثقافة البرلمانية عن القائمة المشتركة، ان " مقترح القانون يهدف

الى قمع أي نشاط ثقافي تقدمي ونقدي لا يتماهى مع مواقف الحكومة، ويستهدف تحديداً الأنشطة الثقافية العربية في البلاد التي تعبر عن الهوية الفلسطينية وعن الرواية الوطنية الفلسطينية "

وأضاف جبارين: " الوزيرة ريجيف تحاول السيطرة على المشهد الثقافي في البلاد وتطويره لأجندتها اليمينية العنصرية، وذلك من خلال تحويل الوزارة لأداة رقابة فكرية ، تماما كما في الأنظمة الدكتاتورية . هذا القانون يُضاف الى سلسلة القوانين العنصرية والاستبدادية التي تبادر إليها حكومة اليمين المتطرف وتسعى من خلالها الى قمع الحريات السياسية والثقافية الأساسية . يذكر ان مقترح القانون يأتي ليستبدل الترتيبات القانونية القائمة اليوم التي تمنح وزير المالية صلاحية التحكم بالميزانيات الممنوحة للمؤسسات الثقافية المختلفة لكي تصبح هذه الصلاحية بين يدي وزيرة الثقافة المعروفة بمواقفها السياسية المتطرفة "

نواب التجمع : " امتداد لقانون النكبة وقانون القومية "

من جانبهم ، قرّر نواب التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة المشاركة في التصويت ضد قانون " الولاء في الثقافة " في القراءة الأولى، وذلك كخطوة استثنائية في فترة تعليقهم العمل البرلماني ومقاطعة جلسات الكنيست لمدة شهر، والتي بدأت منذ بدء أعمال الدورة البرلمانية الشتوية في 15/10/2018.

وقد جاء قرار المقاطعة هذا كإحدى الخطوات التي تهدف إلى استمرار التعبئة الجماهيرية ضد قانون القومية ، وإلى استمرار التصعيد والتوسع في الحراك والنضال السياسي المعارض للقانون . بحسب ما جاء في بيان صادر عن التجمع، اضاف البيان: " جاء القرار الاستثنائي للتصويت ضد قانون " الولاء في الثقافة " ، بسبب خطورة القانون الذي هو امتداد لقانون النكبة، وبسبب علاقته المباشرة مع قانون القومية. هذا ويهدف القانون إلى تحويل وزيرة الثقافة ريجيف، صلاحية تجميد أو تحديد ميزانية الجمعيات والمؤسسات الثقافية التي تحالف بنود الولاء المنصوص عليها في هذا القانون، وبهذا يتم تحويل وزارة الثقافة إلى مؤسسة رقابة سياسية وعسكرية وأمنية، وهو ما سيمس حرية الإبداع وحرية التعبير عن الرأي عند المبدعين الفلسطينيين والمبدعين التقدميين الراضين للعنصرية والظلم الاحتلال.

كما أن القانون هو التطبيق الثقافي للبند الأول من قانون القومية، الخاص بالطابع اليهودي للدولة، وتبعاً له يعاقب قانون الولاء الجديد كل من " يرفض وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية "

وقد اجتمع منتدى الجمعيات الثقافية مع القائمة المشتركة، موضحين خطورة القانون وسبل العمل ضده، وضرورة تقوية ودعم المؤسسات الثقافية العربية لكي تستطيع محاربة هذا القانون، ومحاربة تأثيره الذي يهدف إلى الردع والإسكات وقمع حرية التعبير والإبداع، وهي ليست تأثيرات أقل خطورة من منع الميزانيات، التي تؤثر على الإنتاج الثقافي نتيجة ضعف موارد مؤسساتنا الثقافية الذاتية والمستقلة عن الدولة.

أيمن عودة: " هناك أمور يصعب على ريجف فهمها "

وفي خطابه في الهيئة العامة للكنيست، قال النائب ايمن عودة، رئيس القائمة المشتركة: " لا نستغرب من فاشية القانون الذي طرحته الوزيرة



عيساوي فريج

مسعود غنائيم

جمال زحالقة

ايمن عودة

النقد نحو الخنوع. بحسب القانون، من يناهض الاحتلال هو مخالف للقانون، من يبدع فنا من ناقداً سيحارب، من ينظم شعراً ثورياً سيمسي مجرماً. " .
واختتم عودة تعقيبه: " لن نكون موالين لإملاءات شأنها ان تقمع الحريات، ولن نكون موالين لفكر الفاشي، بل نكون موالين الديمقراطية والثقافة النقدية والإبداع. سنخوض نضالاً واسعاً من أجل الفكر الحر والثقافة والإبداع، أمور يصعب على الوزيرة العنصرية ريجيف فهمها "

نواب الحركة الإسلامية:

" ملاحقة سياسية

وكتم حرية التعبير "

وفي خطاباتهم أمام الهيئة العامة للكنيست خلال مناقشة القانون، قال نواب القائمة العربية الموحدة في القائمة المشتركة مسعود غنائيم ، عبد الحكيم حاج يحيى ، طلب أبو عرار وسعيد الخرومي " أن قانون الولاء في الثقافة قانون خطير ومناقض لأبسط قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى رأسها حرية الإبداع والتعبير، هذا القانون هو ملاحقة سياسية لمؤسسات الثقافة العربية ومحاولة إسكات صوتها الناقد لسياسة الحكومة والاحتلال. القانون الجديد يجعل من وزيرة الثقافة رقيباً على الأفكار والإبداع وشرطياً وقاضياً يعاقب من خلال الحرمان من الميزانيات كل من لا يبدي ولاءاً للحكومة والدولة " . وأضاف النواب: " الإبداع والثقافة الموالية هي من مميزات الدول والأنظمة الدكتاتورية التوتاليتارية التي



وزارة الأمن الداخلي

اللجنة لفحص اجراء الحصول على رخصة سلاح

نداء للجمهور

وزير الامن الداخلي ، عضو الكنيست جلعاد اردان ، عين في يوم 20.9.2018 لجنة لفحص الاجراء للحصول على رخصة سلاح . اللجنة اقيمت بهدف وضع صورة كاملة ومحتملة لكل الجوانب المتعلقة في الاجراء للحصول ، تجديد او سحب رخصة سلاح .

مطلوب من اللجنة فحص كل المراحل من موعد تقديم طلب الرخصة حتى اصدارها لطالبيها ، وكذلك المطالب المسبقة من مقدم طلب الرخصة ، حيث ان المعلومات المتوفرة لدى موظف الترخيص لدى فحص الطلب ، اجراء المقابلة الشخصية لمقدم طلب الرخصة ، ملاءمته وصلاحيته ، الاجراء للتأهيل والتحديث الذي يجري للرامية ، الالزامات المفروضة على حامل سلاح بعد الحصول على الرخصة وكذلك كل أمر اضافي ترى اللجنة فحصه .

اللجنة تدعو الجمهور للتوجه اليها وعرض كل تطرق ، رأي ، معلومة أو وثيقة فيها ما يساهم في وضع صورة كاملة ومحتملة للاجراء القائم لاعطاء رخصة سلاح ، وما يساعد اللجنة في وضع استنتاجاتها وتوصياتها لوزير الامن الداخلي .

المعني بالتوجه للجنة في هذا الموضوع ، يقدم توجهها مكتوباً ، مع كتابة تفاصيله ، الامر الذي له في الموضوع وملخص أقواله .
يجب ارسال التوجه المذكور بالبريد الالكتروني vaadatbrn@mops.gov.il بحيث لا يتأخر عن يوم 30.11.18 .

اللجنة ستنتظر بجدية في كل التوجهات التي تصلها ، وعند الحاجة وحسبما تراه مناسباً، ستقرر ان كانت ستدعو أي من المتوجهين لاسماع أقوالهم أمامها .

دان رونين ، لواء (احتياط)
رئيس اللجنة